

4- نظرة المؤرخين العرب والمستشرقين للإصلاحات المالية لعمر بن عبد العزيز

Omar bin Abdulaziz's policy and financial measures in general and his financial

بقلم ثورة خطاب علي

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

Dr.thora.kh@tu.edu.iq

بقلم هند يوسف مجيد

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم التاريخ

Hywsf4087@gmail.com

مستخلص البحث

لقد كانت سياسة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بعامة وإجراءاته المالية بخاصة موضع اهتمام المؤرخين القدامى منهم والمحدثين، كما أن هذه السياسة قد أثارت جدلا واسعا بين الدارسين من المستشرقين وغير المستشرقين بما انطوت عليه من خطوات إصلاحية صارمة تجاه السياسة الخارجية والداخلية للدولة الأموية خلال مدة حكمه رضي الله عنه الذي لم يطل سوى سنتين وبضعة أشهر، وفي هذا البحث قد سلطنا الضوء على نظرة المؤرخين العرب والمستشرقين للإصلاحات المالية لعمر بن عبد العزيز لأهمية هذا الموضوع.
كلمات مفتاحية: عمر، مستشرق، جزية، خراج.

Abstract

Omar bin Abdulaziz's policy and financial measures in general and his financial measures have been of interest to ancient historians and modernists, and this policy has sparked a wide debate among orientalist and non-orientalist scholars with the strict reform steps involved in foreign policy. The interior of the

Umayyad state during the reign of Omar bin Abdul Aziz, who was only in power for two years and a few months, and in this research we have highlighted the view of Arab and Orientalist historians of the financial reforms of Omar bin Abdul Aziz.

Keywords: Amer, Umayyad, historians

1- مقدمة

على الرغم من قصر مدة حكم الخليفة عمر بن عبد العزيز إلا أن سياسته بصورة عامة واهتمامه بالسياسة المالية بشكل خاص قد تركا أثراً في مضمار السياسة المالية إذ يعد هذا الموضوع من المواضيع ذات الأهمية البالغة، كون شخصية عمر بن عبد العزيز وسياسته، تعدان وقفة جادة لتصحيح مسيرة الدولة العربية الإسلامية بمفاصلها كافة، فهو شخصية تستحق الدراسة، وإجراءاته كانت تطبيقاً للشريعة الإسلامية. ومن هذه الأهمية وقع اختياري على الخوض في دراسة (نظرة المؤرخين العرب والمستشرقين للإصلاحات المالية لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه).

2- محتوى البحث

أولاً: نظرة المؤرخين العرب للإصلاحات المالية لعمر بن عبد العزيز

ذكر عدد من المؤرخين العرب آراءهم بالإصلاحات المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، منهم توفيق برو الذي قال: (كان من نتيجة سياسة عمر أن ميزانية الدولة لم تتأثر بهذا الإجراء إذ ميز بين الجزية والخراج، وإعفاء الداخلين في الإسلام لم يسبب خسارة للدولة إذ حلت الزكاة محل الجزية، وأما الخراج فقد حفظ تدبيره حق بيت المال منه) (توفيق برو، 1973، ص354) وعبد الشافي محمد عبد اللطيف الذي قال: (نقول على وجه الإجمال إن سياسته المالية قضت على الفقر وحققت التوازن بين الناس، حتى لم يعد هناك فقير يحتاج إلى الصدقة) (عبد اللطيف عبد الشافي، 1992، ص179).

وقيل فيه أيضاً: لقد كان عمر بطبيعة الحال أموياً عربياً، ولكنه كان يعتبر نفسه قائداً مسلماً قبل هذا وذلك، ولم يكن يقصد بطبيعة الحال إلى هدم الدولة العربية أو القضاء على حكم بني أمية ولكنه كان يريد تغيير الوضع القائم وجعله إمبراطورية إسلامية (محمد عبد الحي شعبان، 1977، ص154) ويضيف أيضاً: إن تجربة عمر

الإصلاحية المبشرة بالنجاح بلغت نهايتها قبل الأوان بانتهاء حياة عمر بصورة مفاجئة، وكان حكمه الذي دام سنتين فقط في منتهى القصر، فلم يتوفر له الوقت الكافي لترسيخ إصلاحاته (محمد عبد الحي شعبان، 1983، ص152).

أما محمد ضياء الرئيس فيقول: إذا صرفنا النظر عن الأوصاف غير العلمية التي تشبه السباب والتي استعملوها بالنسبة إلى الخليفة مثل وصفه (بالرجعية) أو (التعصب) أو (الخيالية) أو نحو ذلك؛ وهم لا يقصدون بذلك إلا تقواه، وحرصه على التزام أحكام الشريعة الإسلامية، ونظره إلى عمر الأول كقدوة، إذا غضضنا النظر عن ذلك، وبحثنا عن أي أساس علمي استندوا إليه، فإننا لانجد إلا دعواهم بأن سياسة عمر بن عبد العزيز أدت إلى اضطراب الأحوال المالية للدولة، وإلى نقص مواردها نقصاً خطيراً، وقد استنتجوا ذلك من قرار عمر وضع الجزية عن أسلم، ومن منعه (بيع أرض الخراج) وغير هذا الاستنتاج بالحدس، لم يقدموا أي دليل تاريخي: كأن يوردوا إحصائيات مقارنة بالأرقام، أو رواية لمؤرخ، أو نحو ذلك، ولكن الحدس لا يمكن أن يقف أمام دليل الحقائق التاريخية الثابتة (الرئيس، 1988، ص236).

وقال أيضاً: قبل إيراد هذه الحقائق، نقول- أولاً- إن ولهاوزن قد قاده بحوثه إلى إثبات خطأ هؤلاء المدعين؛ ففند آراءهم وردّها في ثقة وحزم مقررراً أن العكس هو الذي وقع (الرئيس، 1988، ص236).

وقال أيضاً: ولما كانت الدولة هنا قد قامت على الإسلام، فإن مخالفة أسلاف عمر من الأمويين بعض مبادئه (أي الإسلام) زعزت دعائم الدولة، على حين ان التزام عمر لمبادئ الإسلام وطدت تلك الدعائم (الرئيس، 1988، ص236).

أما عماد الدين خليل فقد قال: كان يجب وفق منطق فان فلوتن ودوزي ومولر أن تفيض خزائن الحجاج ذهباً، وان تخلو خزائن العمرين، وتكنس، ويرش عليها الماء، فما هو السر في حدوث هذه النتيجة المعاكسة سواء في عهد بن الخطاب ام في عهد حفيده ان لم يكن العدل والتنظيم والايجابية، ثم ليس من الكذب الذي يخجل منه الأميون، فضلاً عن العلماء المؤرخين، ان يأتي مستشرق كفان فلوتن فيلقي نظرة جانبية مبتورة ومتعمدة على بعض وقائع التاريخ ويصدر حكمه بان سياسة عمر بن عبدالعزيز لم تكن سوى غلطة ارتكبها بدافع من رجعيته ومحافظته الدينية وتمسكه الشديد بالنظام الذي سنه عمر بن الخطاب ﷺ، وان الحال كانت تتطلب علاجاً آخر غير تلك السياسة التي سار عليها عمر بن الخطاب ﷺ، ليس وراء هذا الكذب وهذا الالتواء في فحص النصوص التاريخية الا الدافع الذي عودنا عليه المستشرقون في

جل اعمالهم وهو التعصب ضد الإسلام متمثلاً بمبادئه وقادته، ودوله وحضارته (عماد الدين خليل، 1997، ص144).

ويضيف أيضاً: اما مولر فإنه يفسر اكثر الاجراءات الملتصقة بمفهوم العدل الاجتماعي على انها فرصة مؤاتية للعمال الخونة في انتهاب الخزانة دون ان ينالهم عقاب فهل سبق ان شهدنا ولو دليلاً واحداً على هذا الانتهاب من قبل العمال (عماد الدين خليل، 1997، ص144).

أما محمد عمارة فيقول: هل حقاً أضعفت إصلاحات عمر مالية الدولية فجعلت بانهارها كما يزعم كريمر ومولر وفلوتن، لننظر وسنجد ان هؤلاء المستشرقين قد جانبهم الصواب كما جانبهم التحليل (محمد عمارة، 1978، ص113).

وقال: فالدولة الاموية عاشت بعد حكم عمر بن عبد العزيز ثلاثين عاماً. وعندما انهارت امام الثورة العباسية لم يكن انهيارها من قلة في المال أو لخواء في بيته، فكل العروش التي انهارت والدول التي احتضرت قد خلفت وراءها من الكنوز والبذخ والثراء، ما افقرت لعشر معشاره الدول الشابة التي قامت على أنقاضها. لقد انهارت الدولة الأموية تحت مطارق الثورات هاشمية -خوارج -معتزلة، والتي انتشرت على امتداد أقاليمها وامصارها وهذه لم تكن وليدة الامال التي فجرتها إصلاحات عمر بن عبد العزيز. (محمد عمارة، 1978، ص113).

وقيل عنه: ان التعديلات التي عمل عمر بن عبد العزيز على ادخالها كانت ذات فائدة في تعزيز مكانة الخلافة وفي الحد من المشاكل التي تعرقل مسيرتها في توطيد الحكم وكانت تزيد من رضا العامة واستقرارهم (العلي، 2000، ص16).

ومن هذا نستنتج انه على الرغم من ان شهادات مؤرخينا العرب في سياسة عمر بن عبد العزيز المالية كانت كلها ايجابية وفي صدد تعزيز مكانته الدينية والاصلاحية الا انه كان هناك من المؤرخين العرب من ردد اقول المستشرقين دون ان يتنبه إلى انه مجرد آلة رددت وكتبت ما قرأته من اسطر هؤلاء م المستشرقين من تحامل على هذا الخليفة الذي يعد بحق رمزاً مهماً للإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي لا بل والسياسي أيضاً، ومن هؤلاء المؤرخين العرب والمحدثين حسن ابراهيم حسن، اذ ردد آراء فان فلوتن وبالنص في كتابه "النظم الإسلامية" قوله: حتى أبقى على وصف عمر بن عبد العزيز بالرجعية والمحافظة الدينية (حسن ابراهيم حسن، 1964، 447/1).

كما ردد بالنص أيضا في كتابه تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: (ولم تكن غلطة عمر بن عبد العزيز سوى رجعيته ومحافظته الدينية، وتمسكه الشديد بالنظام الذي سنة عمر بن الخطاب) (حسن ابراهيم حسن، 1964، 447/1).

لعل ترديده كلام فلوتن بالنص كان وراء انجراره إلى ذلك من خلال دراسته هناك أو ترجمته لكتاب فلوتن ما جعله يردد ذلك دون تفكير ووعي، إلا انه في الوقت نفسه قد غلط نفسه في قوله انه تمسك بشدة في سن النظام الذي أوجده من قبل عمر بن الخطاب ﷺ، فتأسيه بجده دلالة على سنه للعدل أولاً ومن ثم عمله على اتباع سياسة الإصلاح حاله حال ما فعله جده من قبل إلا اذا كان حسن ابراهيم ممن لا يعترفون بالإصلاحات التي قام بها عمر بن الخطاب ﷺ في هذا الإطار.

كما ردد عمر ابو النصر آراء فان فلوتن في كتابه الحضارة الاموية في دمشق وقال بالنص: (عمر بن عبد العزيز كان شخصية محافظة لم يفتن إلى سياسة عمر بن الخطاب وفائدتها في عهده، وضررها بعد عشرات السنين بعده، فراح يحاول العودة إلى هذه السياسة التي كان يجب تعديلها، وراح يحاول التوسع في مسألة العطاء توسعاً قضي على بيت المال) (عمر ابو النصر، 1948، ص250).

وقال أيضا: (وكذلك حالت سياسة عمر بن عبد العزيز التي أنضبت بيت المال دون نجاح سياسته المالية العامة التي كانت ترمي في ذاتها إلى إعفاء المسلمين الجدد من الجزية) (ابو النصر، عمر، الحضارة الاموية، ص250-251).

كما ردد قول فلوتن: (كانت الحالة المالية في هذا العهد تتطلب اصلاحاً عاجلاً، بعد ان انضبت الأعطيات السنوية في العراق بيت المال، وبعد أن قل الوارد إليه من جراء إلغاء الجزية في خراسان بإقبال الناس على الإسلام، وارتفاع الجزية عنهم بإسلامهم) (ابو النصر، عمر، الحضارة الاموية، ص250-251).

ولعل ابا النصر اكتفى بالاطلاع على مصادر المستشرقين ولم يطلع على مصادر عربية ليفند رأي فلوتن ورأيه وليقتنع ان عمر ﷺ لم تكن شهرته في العدل والتقوى أقل من شهرته في سياسته المالية والمحافظة عليها والعكس صحيح أيضا.

ثانياً: نظرة المستشرقين للإصلاحات المالية لعمر بن عبد العزيز

بالنسبة للمستشرقين فقد كان منهم من هو محايد للمسلمين ومنصف لهم خاصة فيما يتعلق بسياسة عمر بن عبد العزيز ﷺ المالية. منهم فلهاوزن الذي رد على ما زعمه

مولر(من ان أموال الدولة في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، تلاشت، كما يزول الشيء بإشارة سحرية، وان مايتحصل من الخراج قد انحط دفعة واحدة، فرد عليه بقوله ان ذلك الزعم كان نتيجة خطأ، وذلك أن الاحوال المالية كانت سيئة في الايام المضطربة لعهد عبد الملك والحجاج، اما في عهد عمر فقد عادت إلى حالة الصحة) (فلهاوزن، 1945، ص296).

كما ذكر عنه: (كان رجلاً له من الرقة والحلم ما استحق عنه التقدير والثناء حتى من الابعاد، وقد نال من ذلك ما لم ينله حي يطمح إلى الملك)0 (فلهاوزن، 1945، ص296).

وردود فلهاوزن على أسلافه كثيرة منها أيضا قوله: (كان إصلاح الناحية المالية أول ما اتجهت إليه همة عمر)، (فلهاوزن، 1945، ص263)

كما أضاف أيضا قوله: (ان المؤرخ يجلب على نفسه السخرية اذا نظر إلى عمر نظرة استهزاء مقصود وهذا هو ما بدأه دوزي فأعطى بذلك الإشارة لغيره، وليس من الضروري بطبيعة الحال ان يكون عمر قادراً على تحقيق كل ما اتجهت إليه نيته الطيبة فمثلاً يذكر بعض من لم ينصف ان الدليل الاكبر على عدم كفاءته السياسة انه ضيع الأموال، ولكننا عرفنا غير ذلك وانه اسقط الجزية عن دخل في الإسلام، وتفادى شن الحروب ولم يفرط في شيء يدخل في مال الدولة، وكذلك عمل عمر بالحيلولة بين الولاة وبين ان يكون همهم الأول من مناصبهم جمع الأموال لأنفسهم والأغلب ان ذلك عوض النفقات التي اقتضتها اصلاحاته ضعيفة. ومهما كان الأمر فإن الاهتمام بالشؤون المالية ليس هو كل مايعني الدولة ومن ذا الذي يكون عنده من الجرأة ما يجعله يذكر عن عمر انه اسقط عن الجزية، جزية الابناء، فقد كانوا يقدمون ابناءهم على سبيل الجزية، وانه خفف العبء على نصارى نجران، وانه عمل على حماية الرعية من العمال، وانه حرص الا تكون ادارة الامصار مجرد وسيلة لاستغلالها استغلالاً مالياً) (فلهاوزن، 1945، ص294).

ويتابع فلهاوزن رده فيقول: (اما فون كريمير واوجست مولر فرأيهما أن عمر إنما تدخل في الأمور المالية دون اية ضرورة عملية، جرياً وراء ما صوره له ورعه من مثل عليا خيالية، فأفسد المجري الطبيعي للمالية واخرجها عن الطريق الذي ادى إليه التطور السابق وهما يزعمان أيضا أنه لم تكن عنده اية فكرة عن الاحوال الواقعية، اما الحقيقة فهي أن المؤرخين الذين ينتقدون اعمال عمر هم الذي يتصورون الاحوال الواقعة لذلك العصر تصوراً خاطئاً، فلقد كانت هذه الاحوال مضطربة ومحتاجة إلى

تنظيم جديد، ولم يكن عمر نفسه هو الذي أحدث الاضطراب في نظام الخراج، بل كان الاضطراب موجوداً من قبل، وما كان يمكن ان يستمر، ولم يكن الواجب الذي اراد عمر الاضطلاع به واجباً خيالياً موهوماً، بل كان واجباً حقيقياً وملحاً، فأما القاعدة التي تمخضت عنها الحكمة الرومانية، وهي ان لا دولة يمكن ان تعيش الا بالوسائل التي اعتمد عليها في قيامها، هذه القاعدة التي يسوقها مولر في اخذه على عمر انحرافه عن سنة سلفه من خلفاء بني امية، فهي قاعدة يمكن أيضاً ان تذكر في معرض النقد لخلفاء بني امية انفسهم، وذلك لأن حكومتهم لم تكن باي حال من الاحوال سائرة على سنة حكومة النبي (ﷺ) واصحابه وهي ان كانت قد ارادت ان تتمسك بالإسلام، وما كان يمكنها ان تتنكر له، فإن الإسلام لم يكن من شأنه ان يؤديها، بل ان يقوض الأساس الذي قامت عليه) (فلهاوزن، 1945، ص296)

فمن تلك الردود نستنتج ان سياسة عمر المالية لم تكن وحدها قد أعجبت مؤرخينا العرب المسلمين فحسب، بل انه علاوة على ذلك فإن المستشرقين وهم غير مسلمين بالطبع، قد اعجبوا بسياسته المالية واصلاحاته في هذا الجانب، فرد فلهاوزن هذا بخير دليل على ان السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز (ﷺ) قد ادت إلى زيادة واردات بيت المال عن طريق تعامله مع الخراج والذي سنذكره لاحقاً وكذلك بترشيده النفقات الحربية ونفقات الخلافة ونفسه وتقليص عطاء بني لحمته من الامويين وغير ذلك مما سنبينه لاحقاً.

أما بروكلمان فيقول: (إن أعظم ما عني به عمر بن عبد العزيز، الإصلاح المالي، ذلك بأن سياسة الخراج التي أحدثها عمر الأول قد أخفقت في تحقيق غاياتها بعد ان تملك كثير من المسلمين الأراضي في البلدان المفتوحة وطالبوا بإعفائها من الخراج، ومهما يكن من امر فإن مقاصد عمر صالحة، وهي لم تصدر كما زعم بعضهم، عن عقل لاهوتي يسعى وراء الآخرة، ولكنه لم يعط الفرصة الكافية لإنفاذها في همة ونشاط خلال حكمه القصير) (بروكلمان، 1988، ص195).

فبروكلمان يشير في ذلك إلى ان عمر بن عبد العزيز كانت اصلاحاته المالية أعظم ما اهتم به خلال فترة حكمه القصيرة، حتى أعظم من إصلاحات عمر بن الخطاب (ﷺ)، على اعتبار ان عمر بن عبد العزيز (ﷺ) كانت فترة حكمه قليلة نسبة إلى فترة حكم عمر بن الخطاب (ﷺ)، فضلاً على ان الأوضاع السائدة زمن عمر بن الخطاب (ﷺ) وقربها من فترة الرسول محمد (ﷺ)، كانت على خلاف الأوضاع السائدة فترة عمر بن عبد العزيز (ﷺ) وما جابهها من تطورات في الأفكار وفي انسلاخ البعض

ممن كان فترة حكم الدولة الأموية عن الأسس الأولى للإسلام التي وضعها الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم).

أما بارتولد فيقول: (ان الحوادث تخبرنا على الإقرار بان سياسة عمر المالية كانت اصح فخلال حكمه رفع منزلة الخليفة إلى مصاف لاسابق لها ونادراً ما رأينا في الأدب هذا المديح لحاكم مسلم مثل عمر من قبل المؤلفين الشرقيين من مسلمين ونصاري، ومن جانب آخر، فإن الحاكم الذي يضع مصالح الخزينة في المقام الأول لا يكون محبوباً أي كانت طريفته في الحياة)، وقال أيضاً: (لقد كان عمر اكثر بني أمية ورعاً وتقوى لما قدمه من أعمال ذات فائدة عامة) (بارتولد، 1981، ص307) فقد ذكر بارتولد وشهد انه لا خليفة قد سبق عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) في هذا الجانب من أبناء عمومته من الأمويين طبعاً، فقد اعتبر ان الحاكم اذا اعتنى بمال الدولة وخزینتها، وفضلها على سائر الأعمال الأخرى، حتى وان كان ذلك قد اضر بعلاقته مع أقربائه، فإن كرهه من قبلهم امر محتوم، كما شهد بتقواه وورعه الذي ساعد على تحقيق إصلاحاته المالية.

أما هاملتون كب، فيقول عن عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه): (المكان المميز الذي أحتهلته عمر الثاني شدد عليه كل مؤرخ عربي وشرقي وغربي، وقد ازداد الاهتمام به على يد الكتاب المتأخرين، وقد ظهر عربياً حقاً، واموياً حقاً، وان اختياره للحكم كان يتطلب منه اجراءات عاجلة للإصلاح، وانه استجاب لهذا المطلب، وجعل اهتمامه الاول المظاهر الدينية للإصلاح، وهذا الامر ارتبط بجهد سياسي لمنع حدوث انهيار مباشر قريب للدولة من خلال:

- 1- الحفاظ على وحدة العرب.
- 2- إزالة شكاوى ومظالم الموالي.
- 3- إجراء المصالحة (المؤاماة) بين الحياة السياسة ومطالب الدين الإسلامي (Har, 1955, p1).

أما نيكلسون فقد ذكر : (ان إصلاحات عمر الثاني هي التي أزالت الفوضى التي كانت موجودة في عهد من سبقه من بني أمية) (R.A. Nicholson, 1088, p200).

وذكر ستشيجفسكا (انه لم يحدث في عهد عمر بن عبد العزيز من الاحوال الداخلية شيء مهم، لأن الرفاهية والأمن والعدل قد عم الرعية جميعها بحسن سيرته) (يوحينا ستشيجفسكا، 1966، ص132)

أما المستشرق دوزي فقد ذكر عنه، بخصوص معاملته أهل الذمة وعدم قبوله بهدم كنيسة أو بيت نار: (والحقيقة أن أهل الذمة تمتعوا بالكثير من عدل عمر ورحمته فقد امر عماله بأن لا يهدموا كنيسة أو بيعة أو بيت نار صولح أهل الذمة عليه، فهو قد طبق العدل بالحفاظ على مقدسات أهل الذمة وفي الوقت نفسه راعى مصالح الإسلام بان منع أهل الذمة من بناء البيع والكنائس تطبيقاً للعهود السابقة بينهم وبين المسلمين، وفي الوقت الذي لم يعمل فيه أي خليفة على تطبيقها قبلاً) 0 (ر ب ا دوزي، 1933، ص234)

أما بخصوص آثار سياسته المالية على الإسلام، فقد تناولها أيضاً المستشرق توماس ارنولد وامتدحه قائلاً: (لقد امتاز عهد عمر الثاني بحركة تحول إلى الإسلام واسعة النطاق فقام بتنظيم حركة ملؤها الحماسة في نشر الدعوة، وقدم للشعوب هذه كل نوع من أنواع الاغراء لقبول الإسلام حتى منحهم هبات من المال، كما امر عماله على الولايات بدعوة الذميين إلى الإسلام) 0 (توماس ارنولد، 1970، ص102) كما قال عنه: (ولقد صادفت دعوته نجاحاً تاماً في هذا الاتجاه الذي كان يريد ان يحققه الخليفة صاحب العقلية التي اشربت الورع والتدين فبادرت جموع هائلة إلى الدخول في الإسلام) 0 (ارنولد، 1970، ص102)

فمن تلك النصوص يتضح لنا ان سياسة الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في اسقاط الجزية عن اسلم ادت إلى تدافق النصارى إلى الإسلام، وكان ذلك من خلال عقليته وورعه وتقواه في تطبيق الشريعة الإسلامية في تحقيق الإصلاح، فعم بذلك الإصلاح المالي على كافة مرافق الحياة الاجتماعية والدينية والاقتصادية.

كما ذكره ديورانت بقوله: (إن سياسة عمر كانت ترمي إلى تشجيع غير المسلمين والزردشتين على اعتناق الإسلام) (ديورانت 1088 84/13).

ومما سبقت الإشارة إليه، تأييد إصلاحات عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه من بعض المستشرقين، وردود المسلمين عليها وتأييدهم لسياسته واصلاحاته المالية، إلا القلة القليلة من المحدثين التي تمثلت كما ذكرنا بحسن ابراهيم حسن، فإن هناك طائفة من المستشرقين الذين تحاملوا على هذا الخليفة وانتقدوا سياسته الإصلاحية والدينية ووصفوها بالرجعية والخيالية، كما حملوه تبعة سقوط الدولة الأموية ومن هؤلاء:

فون كريمر وواجست مولر فقد ذكروا: (ان الإصلاحات في نظام الخراج التي قام بها عمر كان الغرض منها العودة إلى تطبيق القانون القديم الذي يحرم امتلاك الأرض على المسلمين، وان ذهن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كان بحكم سلطان الدين

عليه بعيداً عن كل إدراك لما تقضيه الحكمة السياسية، وان كل ما فعله يكاد يكون قد ساعد بصورة كلية على إفساد نظام الدولة من أساسه، بعد أن كانت قد أصبحت دولة دينوية، (والرومان)، وهم أكفأ الشعوب التي عرفها التاريخ في المسائل السياسية الكبيرة، إنما أقروا المبدأ الذي أقروه عن علم وهو ان لا دولة يمكن ان تعيش الا بالوسائل التي أدت إلى قيامها، أما عمر بن عبد العزيز، فقد انصرف عن الأحوال المتمشية مع الواقع، والتي وضعها الخلفاء الأمويون بعد عصر معاوية، وأراد أن يستعيض عنها بتحقيق مبادئ مثالية استمدتها من القرآن والحديث، حتى ولو كان هذا العمل الخليق بالثناء لا يمكن تنفيذه الا على أساس علم غير كامل متأثراً بمبادئ حاشيته الدينية إلى حد انه لم يقم حتى بمحاولة اصطناع شيء من العقل عند تطبيق ما في القرآن من مبادئ كبرى على أحوال هذه الدنيا الناقصة، وكان تفكيره الساذج يقول له إن الله يريد كذا وكذا وانه إذا كان الله يريد ذلك فمن الممكن تنفيذه (فلهاوزن، 1945، ص263).

كما نقل مولر عن كريم بعض الإجراءات التي قام بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بصدد الجزية والخراج والأعطيات، والتي ظن بها خطأ انه ألحق ببيت المال خسائر فادحة لا تعوض، فقد ذكر: (والى جانب هذه الإجراءات التي أضرت ببيت المال اكبر الضرر، جاء أمر آخر أصدره عمر، وقد أوحى به إليه إحساس إنساني بالعدالة، لكن لم يكن موفقاً من ناحية عملية، وهو يقض برد جميع الأموال التي ابتزت من الرعايا ظلماً إلى أصحابها، ولا نعرف ان كان هذا قد وقع مقصوراً على أحوال فردية، ولكن أكثر العمال خيانة ما كان يستطيع أن يتمنى فرصة أكثر مواتاة من هذه الفرصة لانتهاج الخزانة من غير أن يناله عقاب)0 (فلهاوزن، 1945، ص263) الا أن هذا الإدعاء من قبل مولر وكريم على مثل هذا العمل المهم الذي قام به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه برد جميع الأموال التي اخذت دون أي حق إلى بيت المال واصحابها، بادئاً بنفسه واهل بيته، ومن ثم ابناء لحمته من الامويين وتبعهم بالعمال، فكان الاجدر لمولر قبل ان يوقع نفسه في هذه المغالطة ان يذكر لنا ولو دليلاً واحداً على اعطاء ذلك العمل فرصة للعمال الخونة في ابتزاز ونهب الاموال، الا انه يبدو من خلال ذلك النص ان هؤلاء الباحثين المستشرقين كانوا ينظرون إلى عمر بن عبد العزيز من منظار عين واحدة وهي تتمثل في صب حقدهم على الإسلام وراعي الإسلام فيه المتمثل بشخصية عمر رضي الله عنه وإجراءاته، وقد سبق وان ذكرنا ان فلهاوزن رد على هذا الادعاء وهو منهم بقوله: (وكذلك عني عمر بالحيلولة بين الولاة وبين

ان يكون همهم الأول من مناصبهم جمع الاموال لأنفسهم، والأغلب أن ذلك عوض النفقات التي اقتضتها إصلاحاته ضعفين.. وانه عمل على حماية الرعية من العمال، وانه حرص على الا تكون ادارة الأمصار مجرد وسيلة لاستغلالها استغلالاً مالياً (فلهاوزن، 1945، ص 296).

كما انه تمكن الدكتور عماد الدين خليل من ان يعقد حلقة نقاش بين فلهاوزن من جهة وكريم ومولر وفلوتن ودوزي من جهة اخرى حول سياسة عمر بن عبد العزيز المالية.

أما المستشرق الفرنسي رينهارت دوزي (Dozy) فقد ذكر: (تدهور دخل الخزينة اكثر زمن الخليفة الورع عمر بن عبد العزيز الذي لم يبال بالامر، حتى لقد بعث احد جباته برسالة يقول له فيها لو استمر الامر على هذا المنوال طويلاً في مصر لجب الذميون ديانتهم ولأسلموا وقل الخراج في بيت المال فأجابه وددت لو أسلموا فما بعث الله نبيه جابياً ولكن هادياً) (رينهارت دوزي، 1963، 1/138).

فالمستشرق دوزي اورد هذا النص من عمر رضي الله عنه بانه ولو أسلموا جميعاً فما بعث الله نبيه جابياً ولكن هادياً، لكنه اغفل ان عملية اسقاط الجزية عن الذميين، قد تحولت من جهة اخرى إلى عملية ايرادية اخرى تتمثل بالزكاة، فضلاً عن العشور التي تفرض عليها اذا ما عملوا بالتجارة وعن الاراضي التي في ايديهم كل ذلك يجلب إلى بيت المال ما يعادل الجزية التي اسقطها أو لعلها زيادة عليه.

اما فان فلوتن يقول والتي سبق وان ذكرنا ذلك عن طريق ترديد حسن ابراهيم حسن لذلك : (ان سياسة عمر بن عبد العزيز المالية، لم تكن سوى غلطة ارتكبها بدافع من رجعيته، ومحافظة الدينية، وتمسكه الشديد بالنظام الذي سنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وان الحال كانت تتطلب علاجاً آخر غير تلك السياسة التي سار عليها عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (فان فلوتن، 1955، ص132).

وقد ذكر أيضاً: (أما محاولة عمر بن عبد العزيز الإصلاحية فإنها لم تزد الأمور إلا حرجاً لما كانت تتأثر به من تحفظ ورجعية ولا تقف مع حالة الدولة الاقتصادية، وأنها قد أنضبت بيت المال) فان فلوتن، 1955، ص72) لقد اتهم فان فلوتن عمر رضي الله عنه بالرجعية والمحافظة الدينية لسبين(شاهين، 1990، ص189):

أولاً: لأنه سار على سياسة تحول دون ملكية الجند للأرض، فقد ذكر فلوتن (ورغم ما كانت تتطلبه الحالة من العدول عن ذلك النظام عدولاً تاماً -أي نظام عمر بن

الخطاب- لاغرو فقد كانت السياسة التي سار عليها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه تحول دون ملكية الجند للأرض، بينما كانت الحالة تقضي بمنحهم إياها لاستغلالها واستثمارها) (فان فلوتن، 1955، ص59).

وبهذا يكون فلوتن قد اخطأ في تعليقه حيث ان هذا الإجراء بالمفهوم العلمي للاقتصاد، اجراء له أهمية كبرى من حيث انتزاع الأرض من الملكية الفردية وانتقالها ليد الدولة لتصبح الدولة هي المالك الشرعي للأرض، وبهذا تنفذ الدولة الفلاحين من الاستغلال الذي كان يسلطه عليهم الملاكون (شاهين، 1990، ص189)

فلقد فهم فلوتن مفهوم الرجعية بشكل لا يتفق والنظرة الصحيحة نحو مشكلة الارض، اذ كان يرى توزيع الارض على الجند لاستغلالها، وهو يريد بهذا تطبيق ما كان يجري في اوربا من العلاقات الاقطاعية، وهذا خطأ اذ نسي فلوتن ان الفارق في الظروف الذاتية والموضوعية كان كبيراً (شاهين، 1990، ص189).

كما فات فلوتن ان مساوى توزيع الأرض على الجند لاستغلالها في العهد العباسي المتأخر، جاءت بنتائج سلبية من الناحية الاقتصادية، اذ بدلاً من عناية الجند بالأرض وإصلاحها لزيادة إنتاجها، تركوها فأصبحت الأرض تعاني من الإهمال الشديد والخراب، مما كان يؤدي بهم إلى مطالبة الخليفة بتبديلها بغيرها (شاهين، 1990، ص189).

وقد تبين ذلك بشكل واضح في منتصف القرن الثالث والرابع الهجري، يوم ان كانت تقطع الأرض على كبار الجند لسد نفقاتهم، أو على شكل مكافأة للقادة العسكريين ونتيجة لانتصارهم ضد الاعداء، وكان هؤلاء يتمسكون بالأرض اذا تّرت عليهم ارباحاً كثيرة، أما اذا كانت اراضيهم ذات ربح قليل ردوا تلك الاراضي وعوضوا عنها بغيرها (مسكويه، 1915، 197/2).

فكانت نتيجة ذلك أن عم الخراب الأراضي الزراعية وقل إنتاجها، في حين ان عمر رضي الله عنه كان يرى انه بدلاً من منح أولئك الجنود الأراضي، يفرض لهم ما يضمن معيشتهم، وبالفعل فقد كتب إلى يزيد بن حصين: (ان مر للجند بالفريضة) (ابن سلام، 1968، ص290).

ولم يكتف بهذا بل اتبع ما كان سائراً في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، اذ ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض لعيال المقاتلة وذريتهم العشرات، فأمضى عثمان بن عفان رضي الله عنه

ومن بعده من الولاة ذلك، وجعلوها موروثه يرثها ورثة الميت ممن ليس في العطاء، حتى كان عمر بن عبد العزيز على ما قد اتبع) (البلاذري، 1956، ص445) ثانياً: تمسك عمر بن عبد العزيز بالنظام الذي سنها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد عاب فان فلوتن هذه العودة كما عابها مستشرقون آخرون ورددها مؤرخون عرب (عمر ابو النصر، 1948، ص250).

في حين ان عمر بن عبد العزيز عندما اراد العودة إلى النظام القديم الذي كان في عهد جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان يتوخى من ذلك انجح السبل وافيدها، (شاهين، 1990، ص190).

وفي ذلك الحق لعمر بن عبد العزيز لأن النظام الذي سنها عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُريد أن يعود إلى الماضي ليلتمس من هذا الماضي تجاربه الناجحة، على عكس ما يريده المستشرقون بأن يترك الماضي لأنه مجرد رجوع لأعمال ليس له صلة فيها وانما مجرد رجوعه إلى الماضي لتقليد الآخرين، أو لعلهم يريدون من الخلفاء أو عمر رضي الله عنه أن يهمل ذلك الماضي بكل نجاحاته وخبراته لأنه ماضي، بل على العكس أنهم قد اغفلوا ان النظرة التقدمية هي بحد ذاتها إحياء الصالح من القديم، وان أهمال الماضي هو الرجعية بحد ذاتها، خاصة اذا كان القديم قد اثبت نجاحه في كافة الميادين الإدارية والعملية والاقتصادية والسياسية وعم ذلك القديم على الإصلاحات التي حدثت من قبل الخلفاء فيما بعد .

أما توماس أرنولد فعلى الرغم من امتداحه لعمر رضي الله عنه في مواضع معينة بخصوص تدينه وورعه وحركته التي ادت إلى دخول الكثير إلى الإسلام الا انه أعاب عليه سياسته المالية بقوله: (ان الأساليب التي قام بها عمر الثاني، وان انطوت على خسارة فادحة من الناحية المالية، قد صادفت نجاحاً تاماً في الاتجاه الذي كان يريد ان يحققه الخليفة صاحب العقلية التي أشربت الورع والتدين) (توماس ارنولد، 1978، ص103).

وكانت هذه هي آراء المستشرقين المتحاملين الذين كانوا يعتبرون اجراءات عمر بن العزيز رضي الله عنه المالية قد سببت خسارة فادحة في ميزانية الدولة.

4- خاتمة:

وأخيراً نرجو ان نكون قد اتينا على جوانب مهمة من سياسة الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، فإننا لم نكن ننوي ان نهمل اي شيء فيما يخص سياسته المالية والاصلاحية، الا اننا

في الوقت نفسه اثرتنا ان نذكر الصحيح والحسن مما روي عنه وما عمل به في هذا المجال.

فلقد عاش هذا الرجل الصالح والخليفة العادل ايام خلافته حياة المؤمن السعيد بشقائه وهي حياة المؤمن التقي الصالح قولا وعملا، فقد رفع الإسلام ونوره وبهاءه إلى أعلى عليين، فأقام العدل في الارض فكان طريقه ممهودا بالحق من كتاب الله وسنة نبيه عليه افضل الصلاة والسلام، ونهج الخلفاء الراشدين المهديين ﷺ اجمعين حيث طمح ومن وراء اتباعه نهجهم إلى ارجاع الامة الإسلامية إلى عهد الفضائل الأخلاقية والى العدالة الاجتماعية التي انبثقت من خلال الاهتمام بأقتصاد الامة وفروعه التي شملت كافة الايرادات والنفقات.

فما أحوجنا في عصرنا هذا إلى ما يخرجنا من هذه الازمة التي يعاني منها جميع من في الارض، والتي تعد الاقتصادية منها على رأس هذه الأزمت، والتي كان سببها دون شك البعد عن الله وعن تطبيق الشريعة الإسلامية في مجريات امور حياتنا اجمع.

فنرى لزاما ان نعود إلى كتاب الله عز وجل وما جاء فيه من احكام توجهنا نحو ما نصبو إليه ونريد من اصلاح انفسنا واصلاح المجتمع، والى نهج الحبيب المصطفى (ﷺ) وخلفائه الراشدين في تطبيق ذلك على الحياة الاولى للإسلام مع مراعاة الفوارق الزمنية وما اتى عليها من تغيير في المجتمعات وفي احتياجات الناس كافة.

وقد استخلصنا من خلال دراستنا في هذا المضمون بعض النتائج التي توصلنا اليها من خلال كتابتنا في هذا الموضوع، كما وانتهينا أيضا ببعض التوصيات التي نرجو ان تكون محل اهتمام الباحثين والقراء فيما بعد.

5-قائمة المراجع :

برو، توفيق

الدولة العربية الكبرى (صدر الاسلام والخلافة الاموية) دار القلم العربي للنشر والتوزيع, حلب, (1384هـ/1973م)

حسن ، حسن إبراهيم

تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مطر. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط7، (1384هـ/1964م)

حسن ، حسن إبراهيم، وعلي حسن إبراهيم

النظم الاسلامية مكتبة النهضة المصرية، ط4، 1970م

خليل، عماد الدين

ملاحم الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز مطر،الدار العلمية، بيروت، ط2، (1391هـ/1971م)

الريس، محمد ضياء الدين

الخراج في الدولة الاسلامية حتى منتصف القرن الثالث الهجري، مطر نهضة مصر، القاهرة، ط1، (1377هـ/1957م)

شعبان، محمد عبد الحي

الثورة العباسية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، دار الدراسات الخليجية

صدر الاسلام والدولة الاموية، بيروت، الجمعية الاهلية، 1983م.

عبد اللطيف، عبد الشافي محمد

العالم الاسلامي في العصر الاموي بيروت، لبنان، (1413هـ/1992م)

يوسف، ابراهيم يوسف

النقبات العامة في الاسلام (دراسة مقارنة) دار الكتاب الجامعي، القاهرة، (1401هـ/1980م)

اليوزبكي، توفيق سلطان

دراسات في النظم الاسلامية، مطر. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل (1399هـ/1979م)

تاريخ اهل الذمة: دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط1، 1983م

ارنولد , توماس

الدعوة الى الاسلام مطر لجنة البيان العربي, ترجمة حسن ابراهيم حسن, وعبد المجيد عابدين, واسماعيل الفخراوي, ط2, (1377هـ/1957م).

بارتولد, فاسيلوف

تركستان حتى الغزو المغولي, نقله عن الروسية, صلاح الدين عثمان هاشم, ط1, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون, 1981.

بروكلمان, كارل

تاريخ الشعوب الاسلامية, ترجمة نبيه امين فارس, منير بعلبكي, مطر. دار العلم للملايين, بيروت, 1380هـ/1960م

ترتون, اس

اهل الذمة في الاسلام, ترجمة وتعليق, حسن حبشي, مطر. دار المعارف, مصر, ط2, (1387هـ/1967م)

جولد تسيهر, اجناس

العقيدة والشريعة في الاسلام, ترجمة محمد يوسف, وعلي حسين عبد القادر, وعبد العزيز عبد الحق, القاهرة, 1964م

دوزي, رينهارت

نظرات في تاريخ الاسلام, ترجمة كامل الكيلاني, مطر. الحلبي, (1352هـ/1933م)

تاريخ مسلمي اسبانيا, ترجمة حسن حبشي, القاهرة, دار المعارف, 1964م

ديورانت, ول

قصة الحضارة, ترجمة محمد بدران, دار الجيل, بيروت, 1988م

دينيت, دانيال

الجزية والاسلام, ترجمة فوزي فهم جاد الله, مطر. فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر, بيروت, (1380هـ/1960م)

ستيغيفسكا, يوجينا غيانة

تاريخ الدولة الإسلامية وتشريعها, منشورات المكتب التجاري, بيروت, ط1, 1966م

فالتر هنتس

المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المترى, ترجمه من الالمانية, كامل العسلي, منشورات الجامعة الاردنية, عمان, 1970

فلوتن, فان

السيادة العربية والشيعه والاسرائيليات في عهد بني امية: ترجمة حسن ابراهيم حسن, ومحمد زكي ابراهيم, مطر. السنة المحمدية, القاهرة, ط2, (1385هـ/1965م)

فيليب حتي, وآخرون

تاريخ العرب, دار الكشافة, 1949م, الجزء الاول, والجزء الثاني طبع سنة 1951م

ولهاوزن, يوليوس

تاريخ الدولة العربية من ظهور الاسلام الى نهاية الدولة الاموية ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة, مطر. لجنة التأليف والترجمة والنشر, القاهرة, (1378هـ/1958م)